

قضايا للمناقشة

الأقل خاضعون لها في النظم الديمقراطية. إلا أن القوات الأمريكية في أفغانستان قوات محاربة، كما كان الحال من قبل في كوسوفا، لذلك فعندما تقوم القوات الأمريكية والعاملون في مجال الشؤون المدنية والقوات الخاصة بأنشطة الإغاثة، فإن الاعتبارات الإنسانية لا تصبح هدفاً في ذاتها، ولكن أداة لدعم الأهداف العسكرية والسياسية، الأمر الذي قد يعني تقويض المبادئ الجوهرية المذكورة.

ثالثاً، إن القانون الإنساني ينص على ضرورة التمييز بين القائم بالعمليات العسكرية والقائم بالعمليات الإنسانية، متلماً يجب التمييز بين هذين النوعين من العمليات نفسها. فالعاملون في مجال الإغاثة ليسوا محاربين، ولا يجوز فتح النار عليهم. وهذا معناه أن الجنود الأمريكيين عندما يقومون بترميم المدارس وهم مرتدون الزي المدني فقد ينظر إليهم على أنهم محاربون غير شرعيين أو جواسيس (ومن أهدافهم الأساسية في الحقيقة جمع المعلومات)، فيصبحون هدفاً مشروعاً للنيران المعادية. وهكذا فإن الرغبة في التمويه تعرض للخطر العاملين في مجال الإغاثة من جميع الجنسيات الذين يفخرون بالشفافية، وتعرض مساعدتهم للخطر.

إن العاملين في مجال الإغاثة لديهم سبب وجيه لحث العسكريين على إعطاء أولوية قصوى لضمان أمن السكان المدنيين الأفغان بدلاً من تنفيذ جهود الإغاثة بأنفسهم، فقد يثير رفض الولايات المتحدة الانضمام إلى محكمة الجنايات الدولية الجديدة، وتفسير البنتاغون التضيق لقوانين الحرب، التساؤلات حول جدوى السعي لتحقيق المزيد من التعاون بين العسكريين والمدنيين.

وفي ضوء الالتزامات القانونية المعترف بها دولياً للأفراد العسكريين، لا يعتبر من قبيل المبالغة الإصرار على أن يرتدي الجنود الأمريكيون الزي المناسب في أثناء قيامهم بأعمال الإغاثة الموكولة لهم.

في العدد ١٣ من «نشرة الهجرة القسرية» نشرنا مقالة بعنوان «العلاقات بين العسكريين والمدنيين في أفغانستان»، أثار عددًا من المخاوف المتعلقة بتداخل أدوار العسكريين والجهات المعنية بالإغاثة في أفغانستان. وفي المقالة الآتية يناقش تيد فان باردا ولاري مينير مسألة الزي العسكري بمزيد من التفصيل...

ارتداء الزي العسكري في أفغانستان

تعترف

وكالات المعونات الإنسانية بالإسهام الذي يمكن أن يقدمه الجنود في أفغانستان والذي يتمثل في إعادة بناء المدارس والطرق، ولكنها تعترض على قيام الجنود الأمريكيين بأعمال الإغاثة وهم يرتدون الملابس المدنية ويحملون السلاح. إذ ترى الوكالات أن طمس العلامات الأساسية المميزة للعاملين في مجال الإغاثة والعسكريين يعرض العاملين المحترفين في مجال الإغاثة للخطر. وعلى النقيض من القوات الأمريكية، نجد أن القوات العسكرية الأوروبية، الموجودة ضمن قوة المساعدة الأمنية الدولية التي تقوم بأعمال مدنية، ترتدي الزي الرسمي طوال الوقت.

إن قوانين الصراع المسلح، ومنها اتفاقيات جنيف الأربع الخاصة بحماية ضحايا الحرب التي اعتمدت في أعقاب الحرب العالمية الثانية، تطالب المحاربين بأن يتخذوا مظهرًا يميزهم عن غير المحاربين. وقد حدث أن أرسلت ١٥ وكالة من وكالات المعونة الأمريكية المرموقة رسالة إلى وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد ومستشارة الأمن القومي كوندوليزا رايس للتأكيد على الخطر الذي تتعرض له الوكالات بسبب قيام الجنود الأمريكيين بأعمال مدنية في زي مدني، فلبت إدارة بوش طلبها بمطالبة القوات الأمريكية التي تنفذ أعمال المعونات الإنسانية في كابول ومزار الشريف بارتداء الزي العسكري الكامل، مع ضرورة ارتداء قطعة واحدة فقط مميزة من الزي العسكري في غيرهما من الأماكن. وترى وكالات المعونة أن هذه التعليمات غير كافية، فهناك ثلاثة أمور هامة جديرة بالاعتبار.

أولاً، تحقيقاً للشرعية طبقاً للقانون الدولي،

يجب على المحارب أن يرتدي شارة أو زياً يميزه على البعد عن السكان المدنيين، وأن يحمل سلاحه بصورة ظاهرة. وهكذا فإن الأفراد العسكريين الأمريكيين الذين يرتدون الزي المدني ويخفون أسلحتهم في أثناء الخدمة يخاطرون بفقد مكانتهم كمحاربين شرعيين. وهذه هي النقطة التي أشار إليها المسؤولون الأمريكيون أنفسهم في محاولة لحرمان أسرى قوات طالبان والقاعدة من التمتع بوضع أسرى الحرب. لكن وزارة الدفاع لديها ما يبعث على القلق، إذ يقول قائد عسكري أمريكي في كابول «عندما يبدأ الأشرار في ارتداء الزي الرسمي بحيث يمكن فتح النار عليهم من مسافة ٣٠٠ متر، فسوف يفعل رجالنا نفس الشيء». لكن هذه قضية ذات أهمية جوهرية، فعلى الرغم من أن المحارب الذي يرتدي الزي الرسمي، والذي تنطبق عليه المعايير المنصوص عليها، من حقه أن يقتل شرعاً عدوه المحارب، فإن الجندي الأمريكي الذي يرتدي زياً مدنياً إسلامياً ليس له أن يفعل الشيء نفسه بالضرورة. وهكذا فإن كسب الحرب على الإرهاب عن طريق محاكاة تكتيكات تنظيم «القاعدة» قد يكون نصراً فادح الثمن.

ثانياً، إن القانون الإنساني الدولي يميز تمييزاً قاطعاً بين الأنشطة الإنسانية والعمليات العسكرية. فالأنشطة الإنسانية طبقاً لمحكمة العدل الدولية يجب أن تتفق والمبادئ الجوهرية لحركة الصليب الأحمر، ومنها الاستقلال عن الاعتبارات السياسية، والحياد فيما يتعلق بالقضايا التي في قلب الصراع، والنزاهة (أي أن تكون جهود تقديم المعونات قائمة على حاجة الناس إليها، لا على العوامل السياسية أو غيرها من العوامل الخارجية). أما العسكريون فهم بخلاف ذلك، ليسوا مستقلين عن السلطة السياسية، ولكنهم على



تيد فان باردا مدير مركز الاستشارات القانونية الإنسانية في لاهي.

لاري مينير مدير مشروع النزعة الإنسانية والحرب بجامعة تافتس في ميدفورد، ماساتشوستس.

البريد الإلكتروني: humlaw@wxs.nl
larry.minear@tufts.edu و